

الملف

الواقع المصرفـي العربي

د. عدنان الهنـي
أمين عام اتحاد المصارف العربية

ومن ناحية أخرى، فقد حفل عام ١٩٩٠ بمتغيرات كثيرة ومفاجئة للعمل المصرفـي العربي، فبعد أن بدأ يلقط انفاسه خلال السنوات التي سبقت العام المذكور، ويتآقـم مع التطورات المحلية والخارجية، جاءت أزمة الخليج لقلب الصورة رأساً على عقب، فقد أدت هذه الأزمة إلى ارتباك عمل القطاع المصرفـي العربي وتراجع أنشطـته وسحب جزء لا يستهان به من ودائعه. ولولا وقوف السلطات النقدية العربية لشـد ازر المصارف التجارية في بعض البلدان العربية لشهدـنا أزمـات مصرفـية قد تطيـح بالثقة في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

وبالعودة إلى السبعـينات وأوائل الثمانـينـات، نجد أن المصارف العربية قد استطاعت أن تحقق تطـوراً سريعاً علىـ عليهـ الطابـع الـكمـي من حيث الـانتـشار الجغرـافي أو من حيث نموـ المـوجودـاتـ. وكانـ منـ الأسـبابـ الرـئـيسـيةـ لهـذاـ التـطـورـ تـراـكمـ الفـوـائـصـ المـالـيـةـ التـفـطـيـةـ،ـ والـانـتـعاشـ الـاقـتصـاديـ الـذـيـ صـاحـبـهاـ فيـ مـخـتـلـفـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ.ـ فـلـقـدـ اـرـفـعـتـ عـائـدـاتـ الـنـفـطـ الـعـربـيـ نـتـيـجـةـ لـارـتـاقـاعـ الـأـسـعـارـ مـبـلـغـ (١٢ـ)ـ مـلـيـارـ دـولـارـ عـامـ ١٩٧٣ـ إـلـىـ



إن تطور الاقتصاد العربي في السبعـينـات لا يمكنـ النظرـ إـلـيـهـ بـمـعـزلـ عنـ درـوسـ السـبـعينـاتـ وـالـثـمـانـينـاتـ وـالـنـتـائـجـ المرـتـبـطةـ باـزـمـةـ الـخـلـيجـ،ـ وـالـحـرـوبـ وـالـمـرـاءـاتـ الـتـيـ تـعـرـضـ لـهـاـ بـعـضـ مـنـاطـقـ الـوـطـنـ الـعـربـيـ،ـ وـأـدـتـ إـلـىـ اـسـتـنـازـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ الـمـاـدـيـةـ عـلـىـ حـسـابـ الـتـنـمـيـةـ الـاسـتـقـارـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ.ـ فـقـدـ بـدـأـ عـقـدـ لـتـسـعـينـاتـ وـمـعـظـمـ الـبـلـادـ الـعـربـيـةـ تـقـلـ بـالـهـمـومـ وـالـمـشاـكـلـ لـعـلـ اـهـمـيـتـهـاـ

ـ الأـعـبـاءـ الـمـزـايـدةـ لـلـمـدـيـونـيـةـ خـارـجـيـةـ.

- ـ برـامـجـ وـسـيـاسـاتـ اـقـتصـاديـةـ صـعـبةـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـصـحـيـحـ الـاخـلـالـاتـ دـاخـلـيـةـ وـخـارـجـيـةـ وـالتـكـيفـ معـ الـتـطـورـاتـ الـاـقـتصـاديـةـ الـعـالـيـةـ.
- ـ إـعادـةـ التـعـمـيرـ وـالـأـعـبـاءـ الـمـالـيـةـ الـتـيـ سـتـتـرـبـ مـنـ جـرـاءـ ذـلـكـ.
- ـ مشـاـكـلـ الـبـطـالـةـ نـتـيـجـةـ الـهـجـرـةـ الـمـاـكـسـةـ،ـ وـمـاـ سـتـؤـدـيـ إـلـيـهـ مـشـاـكـلـ اـقـتصـاديـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ.
- ـ مشـاـكـلـ الـعـجزـ فـيـ موـازـينـ الـمـدـفـوعـاتـ وـالـمـواـزنـاتـ الـحـكـومـيـةـ خـاصـةـ بـدـقـلـصـ الـمسـاعـدـاتـ الـمـالـيـةـ وـالـتـحـوـيلـاتـ وـالـصـادرـاتـ،ـ وـبـصـفـةـ عـامـةـ تـبـاطـئـ نـشـاطـ الـاـقـتصـاديـ الـعـربـيـ.
- ـ تـأـثـرـ مـسـيـرـةـ الـتـعـاوـنـ الـاـقـتصـاديـ وـالـمـصـرـيـ الـعـربـيـ.
- ـ مشـاـكـلـ الـمـصـارـفـ الـمـعـتـرـةـ وـالـتـحـديـاتـ الـتـيـ تـوـاجـهـ الـعـمـلـ الـمـصـرـيـ

حوالى (٢١٦) مليار دولار عام ١٩٨٠. وانعكس ذلك إيجاباً على النشاط المصرفي العربي من حيث:
 ١ — ارتفاع عدد المصارف التجارية العاملة في الوطن العربي ليبلغ عددها عام ١٩٩٠ (٣٨١) مصرفًا، منها (١٢٠) فرعاً لمصارف أجنبية. ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن توزيع المصارف على البلدان العربية لا يتناسب إطلاقاً مع عدد السكان وحجم السوق أو حتى النشاط الاقتصادي. بدليل أن لبنان الذي لا تزيد موجودات مصارفه عن (١٧٪) من إجمالي الموجودات العربية قد احتل المرتبة الأولى في عدد المصارف التي بلغ عددها (٦٨) مصرفًا أو ما نسبته (٢٢٪) من إجمالي عدد المصارف العاملة داخل الوطن العربي. بينما احتلت مصر المرتبة الثانية (٢٨) مصرفًا تجاريًا، هذا مع العلم أن موجودات مصارفها بلغت (١٠٤٪) من إجمالي موجودات

المصارف العربية.

وعلى العكس، نجد أن عدد المصارف في العراقاثنين فقط، شكلت موجوداتها ما نسبته (٢٢٪) من إجمالي الموجودات العربية. وهذا يصدق بالنسبة للسعودية التي يبلغ عدد المصارف فيها (١٢) مصرفًا، شكلت موجوداتها حوالى (١٦٪) من إجمالي الموجودات العربية.

٢ — وبالنظر إلى الميزانية الجمعة للمصارف العربية لعام ١٩٩٠، نجد أن

جدول رقم (٢)

بعض المؤشرات المصرفية للمصارف العربية عام ١٩٩٠ (مليار دولار)

	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
	إجمالي الموجودات / المطلوبات			
	الودائع			
	التسليفات			
	حقوق المساهمين			
٢٢٨,٥	٣٤٠,٥	٣٠٤,٦		
٢٢٩,٠	٢٣٠,٦	٢٠٦,٣		
٢٠٢,٤	١٩٩,٥	١٧٤,٤		
٢٦,٨	٢٠,٨	١٩,٥		

رغم التراجع الذي شهدته النمو المصرفي في الوطن العربي نتيجة لترامك الديون المشكوك في تحصيلها وتتعثر عمل العديد من المصارف العربية، فلا زالت هذه المصارف تملك إمكانيات كبيرة للعب دور طليعي في مواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية وذلك في المجالات التالية:

- ١ — في مجال التنمية الاقتصادية لا يمكن تجاهل الدور الفعال الذي تؤديه المصارف العربية والمصارف المشتركة لخدمة أغراض التنمية في الوطن العربي وذلك عبر توجيه رؤوس الأموال العربية نحو الاستثمار في المجالات الحيوية لدفع عجلة التنمية في الدول العربية ويكون ذلك عبر القيام ببعض المهام:
 - من المعروف أن المصارف التجارية تشكل المصدر المهم حتى لا تقول الوحدة لتسليف القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي نظراً لغياب المصارف المتخصصة النشطة ولعدم وجود شركات مالية فاعلة. إلا أن تسليف المصارف التجارية يقتصر على تمويل قطاع الخدمة وجزء يسير من الزراعة والصناعة. إن نرى بأن بعد التطورات التي حصلت الصناعة المصرفية الدولية بالنسبة إلى التخصص واعتماد المصرف الشا

جدول رقم (١)

توزيع المصارف التجارية العربية عام ١٩٩٠

الدولة	العديد المصارف التجارية العربية الأولى في داخل وخارج العالم العربي	التجارية العربية الأولى	الإجمالي ميزانية المصارف (%)	الإجمالي الموجودات / الملايين دولار
الأردن	١٤	٦	١٥٢١٤,١٠	٤,٧٣
الإمارات	١٩	١٠	٢٤٩١٨,٩	٧,٧٤
البحرين	٥	٤	٤١٨٦,٥	١,٣٠
تونس	١٢	٥	٧٧٠٤,٣	٢,٣٩
الجزائر	٣	١	٩٠٩٣,٦	٢,٨٢
جيبوتي	٢	—	—	—
السعودية	١٢	١١	٤٦٢٠٨,٢	١٤,٣٩
السودان	١٨	٧	٣٥٧٣,٧	١,١١
سوريا	١	١	٨٤١٠,٨	٢,٦١
الصومال	٢	—	—	—
العراق	٢	٢	٧٨٠٠٥,١	٢٤,٢٤
عمان	١٠	٥	٢٢٢٩,٥	٠,٧٩
قطر	٥	٥	٥٠٨٠,١	١,٥٨
الكويت	٧	—	—	—
لبنان	٦٨	٦	٦٢٨٠,٩	١,٩٨
ليبيا	٥	٥	٢٠١٥٥	٦,٦٦
مصر	٢٧	١٥	٣٠٧٢١,٢	٩,٥٥
المغرب	١٤	٦	١١٥٤٨,٦	٢,٥٩
موريطانيا	٤	—	—	—
اليمن الجنوبي	١	—	—	—
اليمن الشمالي	٣	١	١٤٩٤,٦	٠,٤٦
المصارف المشتركة	٢٦	١٠	٤٦٧٨٢,٩	١٤,٥٤
المجموع	٢٦١	١٠٠	٣٢١٨١٨,٩	١٠٠

و بما أن هناك نسبياً عالية من الودائع في المصارف العربية هي ودائع إدخارية ودائع لأجل فإنه باستطاعة هذه المصارف تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المنتجة بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية.

— بعد الصعوبات التي واجهتها المصارف العربية في الخارج بإمكانها العودة والتركيز على السوق الداخلي من خلال تجميل الموارد لديها لاستثمارها في مشاريع اقتصادية في الوطن العربي، مع التركيز على المشاريع المشتركة التي تخدم التكامل الاقتصادي العربي وتساهم في خدمة التنمية فيه.

— باستطاعة بعض المصارف العربية القيام بالعمليات التنموية والتي تشمل البحث عن المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة التي يمكن تطويرها والقيام بدراسة هذه المشروعات من النواحي الفنية والهندسية ودراسة طرق إقامتها أو تطويرها فنياً ومالياً وأيجاد الإطار القانوني المناسب، ثم تسويق المشروعات وتجميع المساهمين والممولين لها.

— باستطاعة المصارف العربية المساهمة في إنشاء مصرف عربي مشترك بين الدول والمؤسسات المالية هدف التمويل المتوسط والتمويل الأجل على نسق المجموعات المصرفية الأوروبية.

— وباستطاعة المصارف العربية لعب دور أساسي وفعال في السوق النقدية والمالية بما يؤمن تطويرها مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية في الوطن العربي.

ب — في مجال المديونية العربية الخارجية:

إن استمرار أزمة المديونية الخارجية ل العربية يؤثر تأثيراً سلبياً على انسحاب المؤسسات المالية مما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المستوربات. وبالتالي يجب التصدي لهذه الأزمة من خلال الحلول المطروحة عالياً في الوقت حاضر والتي تهدف إلى تخفيف عبء المديونية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، من هذه الحلول مبادلة الدين بالدين، عنى مبادلة بعض الديون الخارجية وصناديق التمويل العربية أن تلعب دوراً

على المصارف العربية أن تلعب دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

في هذا المجال. كما اقترح البعض إنشاء مؤسسة عربية تتولى مهام إدارة الديون وتحويلها إلى سندات كما يمكن لهذه المؤسسة إصدار سندات إلى المصارف التجارية مقابل القروض التي تمنحها الدول العربية.

ومع هذا الدور الهام الذي يجب أن تقوم به المصارف العربية، إلا أنه لا يزال أمامها العديد من التحديات والمشاكل ذكر أهمها:

— صغر حجم المصارف العربية خاصة العاملة منها خارج الوطن العربي وعدم قدرتها نسبياً على خدمة عملائها بالشكل المطلوب، كما يستدل على ذلك من أن نسبة الأموال العربية المودعة لديها ضئيلة للغاية، حيث لا تتعدي (٥٪) من إجمالي فوائض النفط التي تقدر بحوالي (٢٠٠) مليار دولار.

ويشكل صغر حجم المصارف العربية معهلاً لقدرتها على إرساء صورة عالية لنفسها. فلا يندرج حالياً أي مصرف عربي على قائمة المصارف العالمية المئة الأولى. ويحتاج لعب أي دور هام في مجال الأقراض الشامل وأسواق المال إلى الكثير من العضلات المالية. وهذا يمكن سر حركة الاندماج القائمة بين المصارف العالمية لخلق تجمعات مصرفية ومالية أكبر. وستجد المصارف العربية صعوبة كبيرة في التعاطي مع سوق شمولية وعلى درجة عالية من التنافس تسيطر عليها كبريات المصارف العالمية. وبقدر ما تعطيه هذه التطورات في الأسواق المالية من مميزات، فإنها تبرز بشكل أكثر وضوحاً المخاطر التي قد تتعرض لها حركة الأموال في هذه الأسواق. فقد شاهدنا مؤخراً قدرة الدول

الإنتاجية أو الخدمية وفق شروط يتحقق عليها. وكذلك مبادلة الدين بال الصادرات، حيث تخثار هذه الحالة المنتجات غير الاستراتيجية والتي يصعب عادةً تصديرها، هذا بالإضافة إلى تحويل الديون الخارجية إلى سندات قابلة للتداول، ويتم ذلك عادةً بضمانت المؤسسات الدولية أو المصارف العالمية.

ومن خلال هذه الحلول، يمكن للمصارف العربية أن تستغل هذه الفرصة، فتحقق أرباحاً وتساعد البلدان العربية. حيث يلاحظ أن الكثير من المصارف الأجنبية والعربية في الخارج تسارع إلى بيع ديونها وبأسعار مغربية تقل كثيراً عن قيمتها الأساسية، وذلك بسبب أن قرارات لجنة بازل قد طلبت من المصارف التجارية أن لا تقل نسبة الملاعة لديها في نهاية عام ١٩٩٢ عن (٨٪)، وهذا يعني أن عليها إما أن تعمد إلى زيادة رؤوس أموالها المدفوعة أو إلى تنقية موجوداتها من خلال التخلص من الموجودات الرديئة والتي تأتي القروض المقدمة إلى العالم الثالث على رأس القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصارف العربية من خلال الحلول المذكورة أعلاه أن توسيع عملياتها في الداخل على حساب الخارج الذي فشلت فيه ولم تستطع أن تبني سوقاً خاصاً بها، وتحتفظ المصارف العربية بهذه الديون وتتقاضى عنها فوائد. وبالإمكان كذلك أن تلعب المصارف العربية دوراً آخر من خلال قيامها بدور الوسيط، فتسلف البلد ليشتري بنفسه ديونه. وفي هذه الحالة، يمكن للمؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية أن تلعب دوراً

الخارج غالباً ما تميزت بسرعة دوران وبحركية عالية.

إن قرارات لجنة بازل تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المصارف العربية خاصة فيما يتعلق بتصنيف البلدان العربية باستثناء السعودية ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة. وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الكلفة لدى المصارف العربية وعدم قدرتها على المنافسة، كما سيشجع انسياپ الأموال العربية إلى الخارج. ومن القرارات الأخرى التي اتخذتها لجنة بازل هو القرار الذي يقضى بأن تصل الملاعة المالية للمصارف في نهاية عام ١٩٩٢ إلى (٨٪). وقامت معظم المصارف العربية بالعمل على دعم رؤوس أموالها في السنوات الأخيرة حتى وصلت هذه النسبة لديها في نهاية عام ١٩٩٠ حوالي (١٠,٢٢٪) كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

وفي الحقيقة فإن نسبة الملاعة المالية

لقد أدت أزمة الخليج إلى تردّي الثقة بالمتذكرة السياسية والاقتصادية للمنطقة العربية، وقد انعكس هذا على النشاط المصرفي العربي، الذي سيؤدي إلى مزيد من الضرر بالأداء الاقتصادي العربي. كما أدت أزمة الخليج إلى زيادة قناعة العالم الخارجي، ولا سيما المؤسسات المالية الأجنبية، بتصنيف المنطقة العربية كمركز مرتفع للمخاطر. وهذا ما يجعل من الصعب عليها الحصول على أي تمويل من الأسواق المالية الدولية أو جذب استثمارات من الخارج.

قد تكون معوقات الإدارة والكوادر البشرية من بين أهم التحديات التي تواجهها المصارف العربية. ليس فقط لندرة الكفاءات الموهوبة والمأهولة في الوطن العربي، بل وأيضاً لاحتاجة المصارف إلى عناصر إدارية تتصرف بالاستمرار والاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، بالرغم من

الصناعية على تجميد ودائع بعض الدول في الأسواق المالية، وذلك لسيطرتها على عدد كبير من المؤسسات المالية، وارتباط تلك المؤسسات بشبكة فروع في الأسواق الأمريكية. لذا فإن وجود مصارف عربية دولية قوية ذات شبكة فروع واسعة أصبح ضرورة قوية للمحافظة على الاستثمارات العربية في الخارج ولخلق قنوات مفتوحة بين المصارف داخل الوطن العربي، وبالتالي يزيد من فرص التنويع ودرء المخاطر في الوقت المناسب.

عدم وجود سوق إقليمي واضح المعالم، على الرغم من الميادة بوجدة السوق العربي بأكمله. فالأسواق المحلية تتمتع بقدر كبير من الحماية ضد المنافسة الخارجية، ولا يشكل تمويل التجارة العربية البنية مجال عمل كاف نظراً لأنخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية. كما أن الأسواق المالية العربية ذات طاقة استيعاب محدودة ولا تتمتع بقدر كافٍ من التكامل فيما بينها.

بمعنى آخر فإن المصارف العربية لا تزال تفتقر إلى القاعدة الأصلية المؤسسية والتأسيسية، بالرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

إن تطور تقنية المعلومات وسقوط الأنظمة المقيدة للتدفقات المالية، جعل المنافسة تشتت في الأسواق المالية. وهذا يتطلب من المصارف العربية أن تبدل قصاري جهودها لتحسين إداراتها واسلوب عملها.

جدول رقم (٣)

تطور النسب المعتبرة عن كفاية رأس المال في المصارف العربية على ضوء قرارات لجنة بازل (النسب مئوية)

	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨
١١,١٩	٩,١١	١٠,٣٦	
٧,٩	٦,٩٤	٧,٧٦	
٨,٨٢	٧,١١	٧,٣٢	
١٠,٢٢	٨,٢٠	٨,٧٥	

نسبة حقوق المساهمين في الودائع
نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات الخطرة
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات الخطرة المرجحة

لا تمثل في حد ذاتها مشكلة للمصارف العربية خاصة أن معظمها قد تجاوز النسبة المقررة من لجنة بازل. فقد بلغ المعدل الوسطي لهذه النسبة في المصارف الخليجية عام ١٩٩٠ حوالي (١١,٠٢٪) مقابل (٩,٣٩٪) عام ١٩٨٩، مما يشير إلى الجهود التي تبذلها هذه المصارف لدعم رؤوس أموالها. أما باقي البلدان العربية، فقد شهدت نسبة الملاعة المالية ارتفاعاً ملحوظاً.

إن أداء المصارف العربية ليس مرهوناً بما هو قائم في البلدان الأوروبية وأمريكا بل نتيجة أكيدة بعلاقتها بالوطن الأم وباقتصاديات البلدان العربية ذاتها ونلاحظ أن تراجعاً كبيراً في وضي المصارف قد حصل في الثمانينيات بسب

الصعوبة في إيجاد توظيف كوادر أجنبية عالية، فإن مستويات الإدارة الرفيعة في



جانب من الحضور.

انتشار ظاهرة الديون المشكوك في تحصيلها، سواء دين القطاع العام أم القطاع الخاص أو كليهما، بالإضافة إلى ظاهرة المديونية الخارجية التي تجاوزت (٢٠٠) مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٠.

ويظهر جلياً أثر المتغير النفطي على مسيرة العمل المصرف العربي، حيث توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بينهما.

- يبلغ عدد المؤسسات المالية العربية المشتركة في الخارج نحو (١٢٥) مؤسسة تتوزع على كل قارات العالم.

ويبلغ رأس مال هذه المؤسسات حوالي (٣٢٠) مليار دولار، بينما يبلغ إجمالي موجوداتها حوالي (٧٧,٥٤) مليار دولار.

ويبدو أن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات عبارة عن مصارف مشتركة صغيرة الحجم. إذ أن هناك سة مصارف فقط يتجاوز رأس مالها (١٠٠) مليون دولار،

ونحو تسع مصارف يتراوح رأس مالها بين (٥٠ - ١٠٠) مليون دولار. ومعظم هذه المصارف في الدول الأوروبية. بينما أغلب المصارف المشتركة العاملة في الدول الأفريقية والآسيوية لا يتجاوز رأس مال كل منها (٢٠) مليون دولار.

إن هذا الانخفاض الواضح في رأس المال يقلل من الفعالية المالية لهذه المؤسسات ويزورها من فرص الاستفادة من قدرات السوق المالية العاملة فيه.

إضافةً لذلك، فإن صغر حجم رأس المال يحد من قدرتها على تقديم خدمات خارج العمل على استكمال ممؤسسات مالية متخصصة بتقديم منتجات متنوعة ومرحبة، وليس موجودة عند المصارف العربية كبطاقات الائتمان، الرهونات، قروض العملاء، التأجير، الوساطة التجارية.

- التركيز في أعمال المصارف على النوعية الجيدة والمميزة للأشخاص العاملين فيها باعتبارها المقومات الأساسية للنجاح في أعمالها. من هنا تبرز الحاجة إلى رعاية وتدريب وتأهيل العنصر البشري لتمكن المصارف العربية مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية الدولية.

- يجب تطوير وتطوير تقنيات وأنظمة المعلومات باعتبارها أحد أهم السبل للسيطرة على النفقات واستعمالها في خدمة قرارات المصرف الائتمانية والاستثمارية.

- التأكيد على المبادئ الأساسية للعمل المصرف واستكشاف قاعدة عملاء حقيقيين ومجال خدمتهم في الحيز الاقتصادي الوطني والدولي.

- ضرورة استعمال بفعالية أكثر رأس المال في المصارف مما يفرض التطور نحو كفاءة أكبر لميزانية المصرف واستعمال أفضل لقاعدة الترسمل المحددة للصناعة المصرفية.

- ضرورة مواجهة التغيرات في بني الإقراض بعد التغير في الملكية للمشاريع في الوطن العربي وضرورة مواكبة التحول السريع في أسلوب الإقراض في الأسواق المالية الدولية حيث التحولات جارية من القروض المصرفية إلى صيغة الأوراق المالية والسندا.

- على المصرف العربي مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية الدولية وخاصة فيما يتعلق باحتساب نسبة الملاعة بما يتفق والمعيار الذي وضعه لجنة بازل لأن ذلك سيساعد على سهولة المقارنة بين المصارف العالمية، ولأن معيار (حقوق المساهمين إلى الموجودات الخطرة) يعد أكبر تمثيلاً للكفاية رأس المال المصرف من المعايير الأخرى.

- التنسيق بين المصارف العربية وزيادة دور هذه المصارف في تخفيف عبء المديونية الخارجية العربية وتمويل التجارة العربية البنية والمساهمة في تطوير رأس المال في الدول العربية مما يسهل دور المصارف في مجال تخفيف عبء المديونية وزيادة التبادل التجاري.

- إعادة النظر في هيكل وتنظيم القطاع المصرف: من الضروري بمكان إعادة النظر في القوانين والتشريعات

- تحقيق الدمج المصرفي بين المصارف العربية في الوطن العربي لخلق ممؤسسات مالية عربية قوية ومتكتلات لتقوية قاعدة العملاءالية اقليمياً ودولياً ولتوسيعها بالتعاون مع البنوك في مختلف أنحاء العالم.

- على المصارف العربية أن تتكيف مع المستجدات العالمية وإن تستكشف المجالات المتاحة للاستثمار في الوطن العربي لتمكن من إعادة تدوير الأموال باتجاه الداخل العربي. (القيام بعملية التدوير القصيرة الأجل إلى قروض متوسطة و طويلة الأجل).

- لا بد للمصارف العربية من التركيز على خدمة التدفقات التجارية العربية الدولية والتدفقات الاستثمارية العربية في الخارج.

- على البنوك العربية العاملة في الخارج العمل على استكمال خدمات مالية متخصصة بتقديم منتجات متنوعة ومرحبة، وليس موجودة عند المصارف العربية كبطاقات الائتمان، الرهونات، قروض العملاء، التأجير، الوساطة التجارية.

- التركيز في أعمال المصارف على النوعية الجيدة والمميزة للأشخاص العاملين فيها باعتبارها المقومات الأساسية للنجاح في أعمالها. من هنا تبرز الحاجة إلى رعاية وتدريب وتأهيل العنصر البشري لتمكن المصارف العربية مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية الدولية.

- يجب تطوير وتطوير تقنيات وأنظمة المعلومات باعتبارها أحد أهم السبل للسيطرة على النفقات واستعمالها في خدمة قرارات المصرف الائتمانية والاستثمارية.

على المصارف العربية أن تتكيف مع المستجدات العالمية لتحقيق مواكبة التطورات الصناعية المصرفية الدولية

والوسائل الممكنة. ومن إحدى هذه الوسائل المزيد من التعاون والتنسيق بين المصارف الدائنة والمصارف المركزية والحكومات. وفي هذا المجال نقترح للحد من خطورة هذه الديون، سرعة معالجتها على النحو التالي:

— إنشاء أجهزة متخصصة بالبنوك العربية تضم خبراء في الشؤون المالية والقانونية والفنية ذات العلاقة بأشطة العملاء المدينين، ويقتصر نشاط تلك الأجهزة على إدارة الديون المشكوك في تحصيلها والعمل على استردادها بالطرق الودية أو القانونية. وذلك حتى يتفرغ القائمون على إدارة البنوك لأعمالهم العادلة في منح وإدارة الائتمان، إذ بات مؤكداً أن الكثير من أوقات إدارات البنوك العليا والوسطى والتنفيذية تنفق في معالجة الديون المشكوك في تحصيلها ما يتراوح بين ٤٥٪ و ٢٠٪ من وقت العمل الرسمي.

— ضرورة خروج البنوك عن الدور التقليدي لها في منح الائتمان بالمشاركة الفعلية والتواجد الحقيقي بالمشروعات الدينية لعرض الرقابة عليها لحسن إدارة وسلامة مواردها وسيرها في الإطار الصحيح.

— أن يقبل البنك الدائن بأكبر نصيب وأن يتقاوض عن نفسه ونيابة عن باقي البنك الدائنة للعميل الواحد ووضع شروط التسوية وتنفيذها، دون إخلال بما يكون لدى أي من البنوك الدائنة من ضمانات.

— حقيقة المواجهة الجدية بين أصحاب المصالح المعنية بالديون المشكوك في تحصيلها من البنك الدائن والبنوك المركزية، والعملاء المدينين، واتحاد الصناعات والغرف التجارية، لعرض مشكلات تلك الديون وتحديد الحل المقترنة ووضع القناعات المشتركة بما في ذلك ت يريد استرداد أموالها وتكتفت دون إرهاق للمدينين، وبأن العمال الجادين في السداد سيجدون سبيلاً لتسوية ديونهم.

وستساهم تلك المواجهة في خلق روح التعاون بين الأطراف المعنية مما سيساعد كثيراً على تسوية الكثير من الديون المشكوك في تحصيلها.

التركيز على أوروبا الغربية، ولو لسوق أوروبا الشرقية وروسيا وجنوب شرق آسيا خاصةً بعد التطورات الأخيرة في هذه البلدان.

— إعادة النظر في أنشطة المصارف العربية في الخارج: إن إعادة النظر في أنشطة المصارف العربية في الخارج يجب أن تتركز على ضرورة أن تركز هذه المصارف على خدمة الأسواق العربية في الداخل، نظراً لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة من قبل المصارف الأجنبية، وبالتالي فعليها أن تخلق سوقاً خاصاً بها.

يعنى أنه أصبح من الضروري أن تجد المصارف العربية العاملة خارج الوطن العربي لنفسها حيز نشاط يقوّم على أساس الميزات المقارنة، وتشكل في هذا الإطار عملية الانتشار الخارجي التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخارجية لقاعدة عملائه الخيار الواقعي والمتبقي لهذه المصارف. وبالتالي فإن تطوير الخدمات المالية في الخارج يتم بهدف خدمة قاعدة العملاء في الداخل. وستتجدد المصارف العربية التي تتمتع بقاعدة ثابتة وعريضة من العملاء سهولة أكبر في تحقيق موطن قدم مريحة في المراكز المالية الدولية.

إن موضوع الديون المشكوك في تحصيلها أصبح من القضايا الشائكة التي تواجهها بعض المصارف العربية، وستزداد حدة هذه المشكلة إذا لم تعمد المصارف العربية إلى مواجهتها بالسرعة

المصرفية، بحيث تمنح هذه القوانين والتشريعات سلطات أوسع للسلطات النقية خاصة في مجال اختيار الإدارات العليا للمصارف، وذلك لتأكد من نزاهة وسلوك وكفاءة مثل هذه الإدارات. كما أن على السلطات النقية أن توفر اهتماماً خاصاً لرفع كفاءة الرقابة المصرفية وذلك من خلال الكفاءات ذوات الخبرة والدراية لتعمل في دوائر الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، وبغية سلامة القطاع المصرفي، فمن الضروري دعم رؤوس أموال المصارف وتدعم احتياطياتها ومخصصاتها ل مختلف الأغراض.

— إعادة النظر في التواجد المصرفي العربي في الخارج: اتضحت مما سبق أن عدد المصارف العربية العاملة في خارج الوطن العربي لا يتناسب على الإطلاق وحجم النشاط الذي تقوم به، ومساهمتها في دعم اقتصاديات البلدان العربية. ويرجع ذلك أساساً إلى صغر حجم هذه المصارف، وأحجام الودائع العربية عنها، هذا بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار القرارات التي اتخذتها لجنة بازل، وتوحيد المجموعة الأوروبية، وافتتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، والتطورات التكنولوجية، يصبح من الضروري إعادة النظر في هذا التواجد أما من خلال الدمج أو التصفية. كذلك لا بد من إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمصارف العربية، أي عدم



من اليمين: أحمد راشد عبد العزيز - فوزي الشويهد.

١ - النظر في تأسيس شركة مالية قابضة للبنوك الدائنة على مستوى الدولة العربية الواحدة تكون مهمتها تصحيح الهياكل التمويلية للمشروعات المدنية للبنوك، وذلك عن طريق المساعدة في رأس المال تلك الشركات أو تقديم القروض لها، بالإضافة إلى النصح والخدمات الاستشارية التي تمكن المشاريع المدنية من اختيار عثراتها.

ب - دراسة إمكانية إنشاء صندوق مشترك بين البنوك الدائنة في الدول العربية التي تفرض رقابة على النقد الأجنبي ويعاني فيها المدينون من مشكلات تدبير العملة الأجنبية، ويتولى الصندوق تدبير ما يلزم لسداد مدینون البنوك بالعملة الأجنبية وفق برنامج محدد، حيث يقوم بتدبير العملة الأجنبية بأسعار أفضل من الأسعار التي يحصل عليها المدينون، وإعادة توزيع الحصيلة بين البنوك الدائنة.

ج - تكشف البنوك العربية للقاءاتها لتبادل فيما بينها تجاربها وأساليب معالجتها لديون المشكوك في تحصيلها، للاستفادة من تجربة كل بنك في هذا المجال.

د - دراسة التجربة الكويتية لتسوية الديون الصعبة ومعرفة الأسس التي تقوم عليها، وما قد تواجهه من مشكلات وسبل حلها، وما حققت من نجاحات للاستفادة منها في إعداد برامج مماثلة إما على مستوى الدولة العربية المعنية، أو على مستوى البنك الواحد.

- ضرورة تدخل البنوك المركزية بصورة فعالة في مجال الديون المشكوك في تحصيلها حفاظاً على الاقتصاد الوطني، بذلك بدعم البنوك الدائنة بكلة الوسائل الطرق المتاحة مصرفياً، كتعديل السقف لائتمانية مما يسمح للبنوك بمنحة سهيلات جديدة (في حدود ضيق)، تحرير مميزات خاصة لتلك البنوك، المساهمة في إزالة العارقين التي تتعرض قبل استرداد الديون المشكوك في تحصيلها قضائياً، ومن هذا القبيل أيسعى إليه البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة لتخفيض حاكم خاصية مستعجلة للنظر في قضايا ديون المصرفية.

على البنوك المركزية التدخل لدعم المصارف التجارية بكلة الوسائل والطرق المتاحة مصرفياً

القضايا وردع المفترضين عن التباطؤ في سداد التزاماتهم تجاه المصارف، وذلك أسوة بالمحاكم التي أنشئت للنظر في قضايا ضرائب الدخل.

المراجع

- ١ - مجلة المصارف العربية، العدد (١٢١) المجلد الحادي عشر، تشرين الثاني ١٩٩١.
- ٢ - الدكتور عدنان الهندي «تبعة الاموال العربية في خدمة التنمية»، منشورات اتحاد المصارف العربية، ١٩٩١.
- ٣ - صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية، اثر قرار لجنة الرقابة التابعة لبنك التسويات الدولي في بازل حول كيفية رأس مال المصارف وتصنيف الدول، «مقررات لجنة بازل حول كيفية رأس المال (الملاعة المالية) وائرها على المصارف العربية»، اتحاد المصارف العربية.
- ٤ - د. محمد سعيد النابليسي «الاتفاق المستقلة للمصارف العربية»، محاضرة القيد في المؤتمر المصرف الذي عقد اتحاد المصارف العربية في روما / إيطاليا، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩١.
- ٥ - علي نجم، «المصرف العربي في الخارج، نشاطها، توريمها الجغرافي وأهم معلم تطورها»، المصارف العربية المجلد التاسع، العدد (١٠٢) تموز/يوليو، ١٩٨٩.
- ٦ - علي نجم، «الديونية العربية الخارجية ودور المصارف العربية»، محاضرة القيد في المؤتمر المصرف الذي عقد اتحاد المصارف العربية في مدينة فرانكفورت / المانيا، آذار/مارس، ١٩٩٠.
- ٧ - الاستاذ عبد اللطيف الحمد «المصارف العربية في مواجهة المرحلة القادمة - الدور المستقبلي والخيارات»، محاضرة القيد في المؤتمر الذي عقد اتحاد المصارف العربية في باريس عام ١٩٨٧.
- ٨ - الاستاذ إبراهيم ديدوب «تدوين المصارف العربية - تحديات وقوانين»، محاضرة القيد في المؤتمر المصرف الذي عقد اتحاد المصارف العربية في باريس عام ١٩٨٧.

- ضرورة تدخل الدولة بكل ما من شأنه المساعدة في تدعيم قدرة العملاء المدينين على السداد، كتقدير إعفاءات ضريبية وجمالية لبعض المشروعات وكفرض ضريبة عالية لحماية الصناعات الوطنية التي تنتجه المنشآت التي تعثرت بسبب منافسة المنتجات الأجنبية.

- مواجهة المشاكل والقضايا التي يواجهها العمل المصرف في الوطن العربي في هذه السنوات، يصبح التعاون المالي ضرورة ملحة وذلك للمنافسة الحادة التي تواجهها المصارف العربية ذات الانتشار العالمي في الأسواق المالية العالمية، وفي نفس الوقت مواجهة التكتلات المصرفية.

- ضرورة إنشاء مراكز معلومات تساعد على توفير المعلومات والبيانات للمصارف التجارية عن عملائها. وقد تكون هذه المراكز عبارة عن شركات مستقلة متخصصة تؤدي خدماتها للمصارف مقابل أتعاب تدفعها هذه المصارف. وقد تنشأ هذه المراكز بإتفاق فيما بين المصارف التجارية ومن شأن إنشاء مثل هذه المراكز تجنب مشاكل الديون المشكوك في تحصيلها وتخفيض حجمها وبالتالي تجنب المصارف التجارية الخسائر التي قد تأتي نتيجة لهذه الديون.

- بالنظر إلى المشاكل التي تواجهها المصارف العربية وعلى رأسها مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والتي زادت خطورتها في السنوات الأخيرة، يصبح من الضروري إنشاء محاكم متخصصة للنظر في قضايا الديون المشكوك في تحصيلها وذلك لسرعة البت في هذه